خلال ثلاث جلسات فقط

«بيان»: البورصة تسجل مكاسب سوقية تخطت الـ 500 مليون دينار

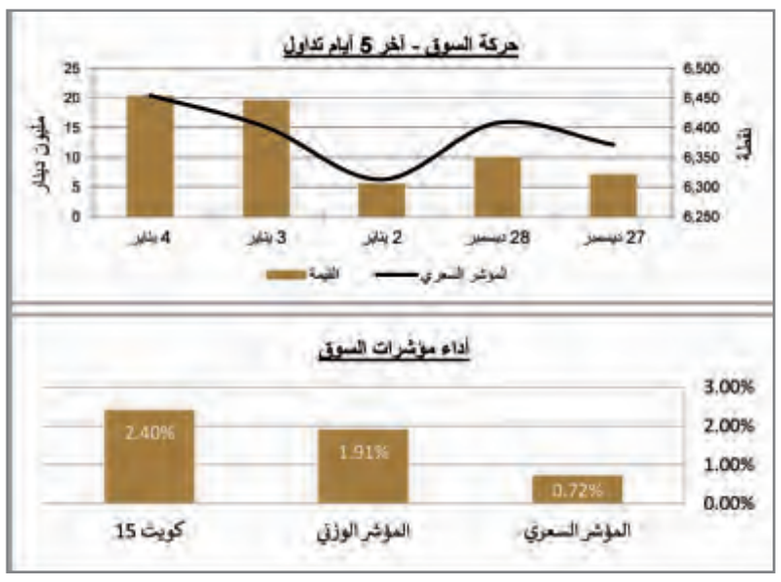

اداء مؤشر السوق

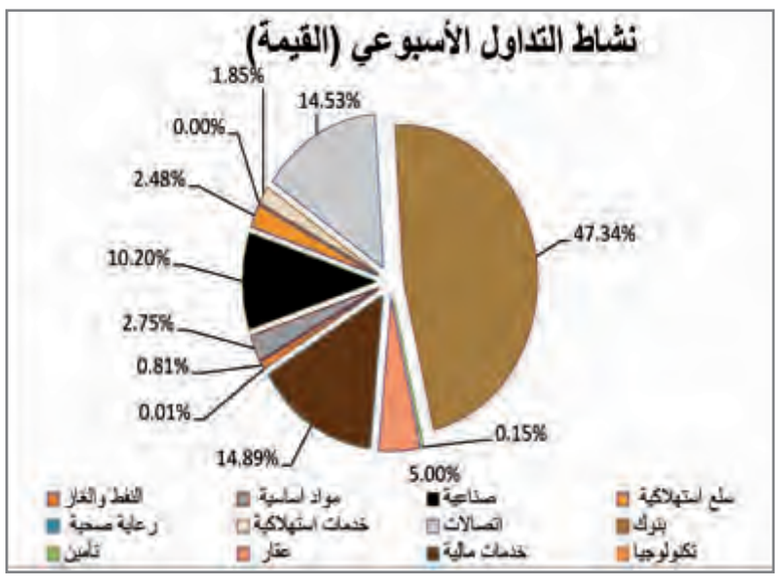

نشاط التداول الاسبوعي

◆ القيمة الرأسمالية لإجمالي الأسهم المدرجة في السوق الرسمي وصلت إلى 27.44 مليار دينار

◆ الأسبوع الماضي شهد ارتفاع أسعار نحو 83 سهماً من أصل 157 سهماً مدرجاً في السوق

◆ قطاع التكنولوجيا تصدر القطاعات المتراجعة وأنهى مؤشره تداولات الأسبوع عند 471.04 نقطة

قال تقرير شركة بيان للاستثمار لقد أنهت بورصة الكويت تعاملات أول أسابيع عام 2018، والذي اقتصرت تداولاته على ثلاث جلسات فقط، محققة مكاسب جيدة لمؤشراتها الثلاثة، وهو الأسبوع الذي اتسمت تداولاته بالنشاط الملحوظ في ظل عمليات الشراء والتجميع المستمرة منذ الأسبوع الأخير من العام المنصرم، إذ تتركز هذه العمليات بشكل كبير على أسهم الشركات القيادية والتشغيلية، وذلك تحت تأثير قرب إعلان تلك الشركات عن نتائجها السنوية التي تترافق مع توزيعات الأرباح، هذا بالإضافة إلى تدني أسعار العديد من الأسهم، والذي مثل بدوره عاملاً مشجعاً على الشراء. وقد أدى ذلك الأداء إلى تحسن مستويات التداول بشكل لافت خلال الأسبوع، حيث زاد المتوسط اليومي للسيولة النقدية بأكثر من 90% ليصل إلى 15 مليون دينار كويتي تقريباً، في حين نما متوسط عدد الأسهم المتداولة خلال الأسبوع بأكثر من 80% ليصل إلى 108 مليون سهم تقريباً.

وعلى الرغم من البداية السلبية التي افتتحت بها البورصة تداولات العام الجديد، حيث استهلت أولى جلسات 2018 على تراجع شمل مؤشراتها الثلاثة، وخاصة المؤشر السعري الذي انخفض بشكل حاد وفقد ما يقرب من 100 نقطة على وقع الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح التي طالت الكثير من الأسهم المدرجة وعلى رأسها الأسهم الصغيرة، إلا أن السوق تمكن في الجلستين التاليتين من تعويض خسائره التي تكبدها في الجلسة الأولى، واستطاع أن ينهي تعاملات الأسبوع في المنطقة الخضراء وسط تكثيف العمليات الشرائية على الأسهم القيادية والثقيلة التي من المتوقع أن تحقق أرباح سنوية جيدة.

هذا وقد سجلت البورصة مكاسب سوقية تخطت الـ500 مليون دينار كويتي خلال ثلاث جلسات فقط، إذ وصلت القيمة الرأسمالية لإجمالي الأسهم المدرجة في السوق الرسمي مع نهاية الأسبوع الماضي إلى 27.44 مليار دينار كويتي، بارتفاع نسبته 1.87% عن قيمتها في الأسبوع الأخير من العام المنصرم، حيث بلغت آنذاك 26.94 مليار دينار كويتي. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

مكاسب السوق

وتأتي مكاسب السوق بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط ووصولها لأعلى مستوى منذ منتصف عام 2015 تقريباً بدعم من التوترات السياسية التي تشهدها بعض دول المنطقة هذه الفترة، بالإضافة إلى تحسن أداء الأسواق العالمية، وهو ما انعكس على أداء غالبية أسواق الأسهم الخليجية والتي تمكنت بدورها من تحقيق مكاسب متباينة في الأسبوع الأول من العام الجديد، باستثناء بورصة البحرين التي سبح مؤشرها عكس التيار وأنهى تداولات الأسبوع في المنطقة الحمراء. هذا وجاء سوقي الإمارات في مقدمة الأسواق الخليجية من حيث المكاسب المسجلة في الأسبوع الأول من 2018، فيما شغلت بورصة قطر المرتبة الثالثة، وجاءت بورصة الكويت في المرتبة الرابعة قبل السوق المالية السعودية وسوق مسقط للأوراق المالية اللذان شغلا المرتبتين الخامسة والسادسة على التوالي.

وبالعودة إلى تداولات بورصة الكويت، فقد تمكن السوق من إنهاء تعاملات الأسبوع الأول من العام الجديد محققاً مكاسب متباينة لمؤشراته الثلاثة، ليواصل بذلك أداءه الإيجابي الذي يشهده في الأسابيع الأخيرة بدعم من النشاط الشرائي الواضح على العديد من الأسهم المدرجة سواء القيادية منها أو الصغيرة، وذلك في ظل الارتفاع اللافت الذي سجلته مستويات السيولة المالية ووصول قيمة التداول لأعلى مستوى لها منذ منتصف شهر نوفمبر الماضي، وهو الأمر الذي جاء نتيجة تزايد عمليات الشراء على الأسهم القيادية على وجه الخصوص، لاسيما في قطاع البنوك الذي استحوذ على نصيب الأسد من السيولة النقدية خلال الأسبوع المنقضي.

التداولات اليومية

وعلى صعيد التداولات اليومية، فقد شهدت أولى جلسات الأسبوع انخفاضاً واضحاً لمؤشرات السوق الثلاثة، وخاصة المؤشر السعري الذي تراجع بصورة كبيرة ووصلت نسبة خسائره إلى ما يقرب من 1.5%، وهو ما جاء نتيجة عمليات البيع المكثفة التي شهدها السوق والتي تركزت على الأسهم الصغيرة. هذا وتمكن السوق في الجلستين التاليتين من تعويض خسائره واستطاعت مؤشراته الثلاثة أن تتحول للون الأخضر بدعم من عودة عمليات الشراء التي استحوذت الأسهم القيادية والتشغيلية على نصيب وافر منها، مما انعكس على أداء كافة مؤشرات السوق وعلى رأسها المؤشر كويت 15 الذي تمكن من إضافة حوالي 22 نقطة إلى قيمته في ثلاث جلسات فقط، لينهي تداولات الأسبوع محققاً مكاسب نسبتها 2.40%.

من جهة أخرى، شهد الأسبوع الماضي ارتفاع أسعار نحو 83 سهماً من أصل 157 سهماً مدرجاً في السوق الرسمي، وذلك بالمقارنة مع الأسبوع الذي سبقه، في حين انخفضت أسعار 41 سهم، مع بقاء 33 سهم بدون تغير.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6,454.16 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 0.72% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني نمواً نسبته 1.91% بعد أن أغلق عند مستوى 409.07 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 936.86 نقطة بارتفاع نسبته 2.40% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق نمو المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 91.09% ليصل إلى 15.18 مليون د.ك. تقريباً، كما سجل متوسط كمية التداول ارتفاعاً نسبته 80.69%، ليبلغ 108.25 مليون سهم تقريباً.

مؤشرات القطاعات

سجلت ثمانية من قطاعات بورصة الكويت نمواً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجعت مؤشرات ثلاثة قطاعات، مع بقاء قطاع الرعاية الصحية بدون تغير يذكر. وجاء قطاع السلع الاستهلاكية في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، حيث أقفل مؤشره عند 851.31 نقطة مسجلاً نمواً نسبته 3.52%. تبعه قطاع البنوك في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 2.69% بعد أن أغلق عند 937.18 نقطة. في حين شغل قطاع الاتصالات المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره نمواً أسبوعياً بنسبة بلغت 2.25%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 570.97 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع الخدمات المالية والذي أغلق مؤشره عند 622.55 نقطة مسجلاً زيادة نسبتها 0.59%.

في المقابل، تصدر قطاع التكنولوجيا القطاعات المتراجعة، حيث أنهى مؤشره تداولات الأسبوع عند مستوى 471.04 نقطة بتراجع نسبته 1.57%، تبعه قطاع الخدمات الاستهلاكية في المرتبة الثانية، حيث سجل مؤشره خسارة أسبوعية نسبتها 1.56%، مغلقاً عند مستوى 887.04 نقطة، فيما شغل قطاع التأمين المرتبة الثالثة بعدما أغلق عند مستوى 1,093.61 نقطة، مسجلاً خسارة أسبوعية نسبتها 1.12%.

تداولات القطاعات

شغل قطاع البنوك المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 123.89 مليون سهم تقريباً شكلت 38.15% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 93.16 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 28.69% من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع العقار، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 17.32% بعد أن وصل إلى 56.26 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 47.34% بقيمة إجمالية بلغت 21.56 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 14.89% وبقيمة إجمالية بلغت 6.78 مليون د.ك. تقريباً. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الاتصالات، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 6.62 مليون د.ك. شكلت 14.53% من إجمالي تداولات السوق.

شهدت نشاطاً مكثفاً في دول مجلس التعاون الخليجي خلال 2017

«كامكو»: الاكتتابات العامة للشركات وصناديق الاستثمار مجتمعة بلغت 25 اكتتاباً

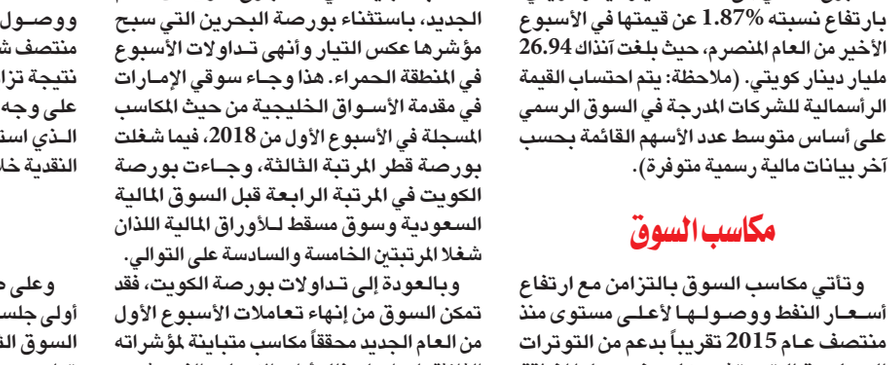

الاكتتابات لدول مجلس التعاون (مليون دولارأمريكي)

قائمة الاكتتابات لدول مجلس التعاون الخليجي

قال تقرير شركة بحوث كامكو عن الاكتتابات العامة الأولية بدول مجلس التعاون الخليجي – العام 2017: العام الذي انقضى يناير 2018 : لقد شهد سوق الاكتتابات العامة الأولية في دول مجلس التعاون الخليجي نشاطا مكثفاً في 2017، بعد ان كان اداؤه خافتاً على مدى عامي 2015 و2016، حيث حقق العام 2017 اتجاهات ارتفاعاً يفوق العامين السابقين مجتمعين. وبلغ اجمالي الاكتتابات العامة الأولية للشركات وصناديق الاستثمار العقارية المتداولة في المنطقة مجتمعة 25 اكتتاب مقابل 4 اكتتابات في العام 2016 و6 اكتتابات في العام 2015. كما بلغت إصدارات الشركات من خلال الاكتتابات أعلى مستوياتها على مدى ثلاثة سنوات، حيث بلغ اجمالي رأس المال المجمع 3.2 مليار دولار أمريكي مقابل 0.7 مليار دولار أمريكي في العام 2016 و1.5 مليار دولار أمريكي في العام 2015. وعلى الرغم من أن أنشطة الشركات المدرجة في البورصات الرئيسية لم تشهد تحسناً يذكر مقارنة بالعام السابق من حيث عدد الإصدارات، إلا ان إصدارات صناديق الاستثمار العقارية المتداولة والسوق الموازي للاكتتابات العامة الأولية قاما بتعويض هذا النشاط المعتدل من خلال عدد من الإصدارات في العام 2017. رغماً عن ذلك، يجب الإشارة إلى استمرار مخاوف الشركات المصدرة للاكتتابات تجاه تقلبات الأسواق الخليجية وأسعار النفط والمخاوف الجيوسياسية، وإلا كان عدد أكبر من الشركات الكبرى قد اتخذ سبل الاكتتابات العامة الأولية في العام 2017 من وجهة نظرنا.

وكانت خلفية الاكتتابات العامة الأولية على المستوى العالمي قوية جداً وتم تسجيل أعلى مستوى من عدد الصفقات في سوق الاكتتابات العامة الأولية منذ العام 2007. حيث قفز عدد الاكتتابات العامة الأولية بواقع 49 في المائة على أساس سنوي في العام 2017 ليبلغ 1,624 صفقة مقابل 1,093 صفقة في العام 2016، وفقاً لمكتب ارنست آند يونج. كما أشاروا أيضاً أن عائدات الاكتتابات قد ارتفعت في العام 2017 بواقع 40 في المائة على أساس سنوي من 134.5 مليار دولار أمريكي في العام 2016 إلى 188.8 مليار دولار أمريكي في العام 2017.أما من حيث المشاركة الإقليمية فقد هيمنت منطقة آسيا المحيط الهادئ على النشاط العالمي من حيث عدد الصفقات والعائدات في العام 2017، مستحوذة على 58 في المائة من عدد الصفقات و39 في المائة من العائدات. أما من حيث أسواق الأوراق المالية التي ساهمت في أنشطة الاكتتابات العامة الأولية العالمية فقد جاءت بورصة نيويورك في الصدارة من حيث حجم الاكتتابات، حيث أشار تقرير ايرنست اند يونج إلى بلوغها 30 مليار دولار أمريكي في العام 2017، تبعتهاشنغهاي (20.2 مليار دولار أمريكي) ثم هونج كونج بقيمة (15.6 مليار دولار أميركي). أما الصين العظمي فقد كانت الدولة الرائدة من حيث عدد الصفقات وساهمت بحوالي 36 في المائة من الصفقات العالمية الأساسية.

وكانت أكثر القطاعات نشاطاً على المستوى العالمي من حيث عدد الصفقات على الصعيدين الصناعي والتكنولوجي، في حين تصدر قطاع الخدمات المالية القطاعاتمن حيث كمية رأس المال الذي تم إصداره، يتبعه القطاعين الصناعي والتكنولوجي. كما شهد سوق الاكتتابات العامةالأولية في الولايات المتحدة أنشطة متزايدة مع ارتفاع عدد الاكتتابات في بورصتي نيويورك وناسداك بواقع 55 في المائة في العام 2017، في حين ارتفعت العائدات بواقع 84 في المائة على أساس سنوي وبلغت 39.5 مليار دولار أمريكي.

«وربة» يحصد جائزة «أفضل بنك لتقديم استشارات للشركات»

خلال استلام الجائزة

في إنجاز جديد يضاف إلى مجموعة إنجازاته التي حققها خلال عام 2017؛ حصد بنك وربة جائزة مرموقة من مؤسسة «سي بي آي فاينانشال» تقديراً لتفوقه في قطاع تمويل الشركات وتحقيقه نتائج مميزة على الصعيد التمويلي وعلى صعيد الخدمات المبتكرة التي يقدمها في هذا المجال، مما انعكس إيجاباً على مؤشراته الأدائية والمالية خلال عام 2017.

تعتبر مؤسسة «سي بي آي فاينانشال» واحدة من أفضل المؤسسات على مستوى العالم والتي تُعنى بتقييم ومراقبة أداء مختلف المؤسسات في القطاع المالي، كما تدير جوائز التمويل والعمل المصرفي، وتنشر عدداً من أهم المجلات المالية في العالم بينها مجلة «بانكر ميدل إيست». و تتم عملية اختيار الفائزين بالجوائز بناءً على توصيات لجنة تحكيم خاصة مؤلفة من خبراء مستقلين في قطاع الصيرفة مما يضفي على الجوائز الممنوحة المصداقية والشفافية، ومن بعدها تقوم اللجنة بتقييم المرشحين وفق مجموعة من الأسس والمؤشرات المالية ومن ثم التصويت لاختيار الفائزين من ضمن قائمة من المرشحين.

ولقد تسلم الجائزة بالنيابة عن بنك وربة السيد باسل جاسم العبيد –رئيس المجموعة المصرفية للشركات– خلال الحفل الذي أقامته مؤسسة «سي بي آي فاينانشال» في دولة الإمارات العربية المتحدة – دبي– بحضور شخصيات كبيرة ومرموقة في قطاع المصارف الإسلامية والتقليدية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

وحول هذا الإنجاز، قال السيد باسل جاسم العبيد : " يسعدنا أن نختتم العام 2017 بهذه الجائزة المرموقة من نوعها والتي تضاف إلى سجل بنك وربة الذهبي وتؤكد مرة جديدة على مكانة بنك وربة في السوق الكويتي بوصفه الخيار الأفضل للعملاء سواءً أكانوا أفراداًأوشركات".

وأضاف العبيد: " نحن سعداء بهذه الجائزة وفي الوقت نفسه فخورون بالنتائج التي حققها بنك وربة خلال مسيرته القصيرة كأحدث بنك إسلامي في السوق الكويتي، الأمر الذي يعكس النشاط المتنامي للبنك وسعيه الدائم لتلبية احتياجات العملاء والبحث عن فرص جديدة ومجدية بوسائل وخدمات مبتكرة، لاسيما في قطاع تمويل الشركات وتوفير متطلباتهم التمويلية بأسلوب عصري متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية".

الباقر: البنك يحرص على دعم الشباب وتشجيعهم للانفتاح على الثقافات الأخرى

«الوطني» يرعى رحلة «لوياك» التطوعية إلى تايلند

البنك يرعى رحلة «لوياك» التطوعية

رعى بنك الكويت الوطني رحلة مؤسسة لوياك التطوعية إلى تايلاند، والتي استمرت ثمانية أيام، وذلك بمشاركة أكثر من 18 متطوعاً من الفئة العمرية ما بين 14 و18 عاماً، وتأتي هذه المبادرة في إطار رعاية بنك الكويت الوطني المستمرة لفعاليات وأنشطة مؤسسة لوياك الهادفة إلى تشجيع الطلبة، والتزاماً من البنك بمسؤوليته الاجتماعية تجاه الكوادر الوطنية الشابة.

وتخللت الرحلة مجموعة من الفعاليات والأنشطة الهادفة إلى التعرف على الثقافة المحلية من خلال العمل الميداني، إلى جانب الزيارات إلى المعالم الحيوية والحضارية في هذه البلاد مثل زيارة المزارعين في حقول الأرز والمحميات الطبيعية للفيلة والمشاركة في عمليات تطوعية ميدانية والتفاعل الاجتماعي والحضاري مع السكان المحليين وغيرها من النشاطات.

وقال مسؤول فريق العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني يعقوب الباقر "إن البنك يحرص باستمرار على دعم فئة الشباب من خلال رعاية مثل هذه البرامج التعليمية والتدريبية الهادفة، لتشجيعهم على الانفتاح على الثقافات الأخرى ليطوروا خبراتهم ومداركهم، كما تمنحهم هذه الرحلات التشجيع الكافي للتفكير بمستقبلهم وبناء خياراتهم الأكاديمية والعملية من خلال ما يكتشفونه من قدرات جديدة لديهم. ولفت الباقر إلى أن رعاية بنك الكويت الوطني لهذه الرحلة تأتي في إطار دعمه المتواصل لفعاليات وأنشطة مؤسسة لوياك التطوعية غير الربحية الهادفة إلى تمكين الشباب الكويتي وتعزيز خبرته في مجالات التطوع.

وأضاف أن الرحلة حققت أهدافها من خلال تفاعل المشاركون مع برامج الرحلة، حيث اكتسبوا العديد من الخبرات والمهارات التي تنمي شخصيتهم وتزيد من اعتمادهم على أنفسهم، إضافة إلى أنها قدمت ورش عمل للتنمية الذاتية والتطوعية والترفيهية.

وأشار إلى أن برنامج الرحلة تضمن زيارة المتطوعين لبعض المدارس ومشاركتهم في ورش لتعليم الأطفال التايلنديين اللغة الانجليزية، كما قام متطوعي لوياك ببناء محميات في المزارع العضوية في تايلند للحفاظ على المنتجات والثمار الصحية التي يتم إنتاجها بعيدًا عن المواد الكيميائية، إضافة إلى تقديم الطعام للأسر الفقيرة.